



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١- رأس المال المرخص به ثلاثمائة مليون جنيه- رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من:-

الأستاذة / شيرين ممدوح عبد الباقي	عضو مجلس الإدارة	رئيس
الأستاذ / السيد على حسين	من ذو الخبرة	عضو
الأستاذ / خالد حسن حسن	من ذو الخبرة	عضو

بمراجعة المركز المالي والتقارير الإدارية الدورية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيداً لإرسالها لمراقب الحسابات وقد تضمنت الحالة العامة للشركة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال والأنشطة الرئيسية للشركة.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبة.

وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً اختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم مما يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية.

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

ورأينا: أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها عن المركز المالي للشركة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة

■ انخفاض حجم الأعمال في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقارنة بحجم الأعمال في ٢٠١٩/١٢/٣١.

* حجم الأعمال في ٢٠٢٠/١٢/٣١ قيمته ٢٤,٥٧٧,٢٧٨ مليون جنيه.

* حجم الأعمال في ٢٠١٩/١٢/٣١ قيمته ٣٠,٣١٦,٣٦١ مليون جنيه.

* قيمة الانخفاض في حجم الأعمال بقيمة ٥,٧٣٩,٠٨٣ مليون جنيه.





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١- رأس المال المرخص به ثلاثمائة مليون جنيه- رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

*** انخفاض تكلفة المبيعات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مثيلتها في عام ٢٠١٩ بنسبة ١٩,٠٥ %.**

تكلفة المبيعات في ٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٣,٩٤١,٢١٠ مليون جنيه.
تكلفة المبيعات في ٢٠١٩/١٢/٣١	٢٩,٥٧٥,٤٣٢ مليون جنيه.

■ **انخفاض مجمل الربح: -**

■ انخفاض مجمل الربح في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مثيله في ٢٠١٩/١٢/٣١ نسبة لحجم أعمال كلاهما بنقص قدره ١٠٤,٨٦١ ألف جنيه بنسبة ١٤,١٥ %.

■ أسباب انخفاض صافي الخسائر في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مثيلتها في عام ٢٠١٩ بنسبة ١,٠٦ %:-

* صافي الخسائر في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ٦ % بنسبة لحجم أعمالها.

* صافي الخسائر في ٢٠١٩/١٢/٣١ ٧,٠٦ % بنسبة لحجم أعمالها.

١- بلغت هامش الربح في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ليصل الى ٢,٥٨ %.

٢- برغم ان تكلفة المبيعات مازالت عند نسبة ٩٧,٤١ % من حجم الاعمال.

وهنا نجد انخفاض صافي الخسائر لعام ٢٠٢٠ لاستخدام الإدارة السياسات الرشيدة التي أدت إلى ذلك والمتوقع أن تتحول هذه الخسائر الى أرباح في نهاية العام القادم.

وهذا ثمار اتخاذ الشركة الإجراءات الآتية اعتباراً من اول عام ٢٠٢٠:

أولاً: تنشيط القطاع التجاري بالشركة وتدعيمه بالكفاءات.

ثانياً: دراسة متأنية للتعاقد مع شركات أخرى من الشركات المنتجة للأسمدة.

ثالثاً: الاستمرار في تخفيض أي مصروفات ممكن الاستغناء عنها.

■ زيادة المخزون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ ٥٨٣,٤٧٦ جنيه:

حيث قامت الشركة بشراء كمية من المشتريات للارتفاع القيمة السوقية وبيع أكبر كمية في العام القادم لتحقيق نسبة هامش ربح جيدة ٢٠٢١.

قيمة المخزون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ١,٦٢٨,٤٩٨ جنيه

■ قيمة المخزون في ٢٠١٩/١٢/٣١ ١,٠٤٥,٠٠٠ جنيه

■ زيادة المخزون بنسبة ٥٦ % وهذا يؤكد سياسة الإدارة الحكيمة للشركة خلال هذه الفترة.





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١- رأس المال المرخص به ثلاثمائة مليون جنيه- رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

(2/5) تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:-

- (أ) أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع الى المشتري.
- (ب) ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة.
- (ج) أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.
- (د) توفر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة الى المنشأة.
- (هـ) إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق

(٢ / 6) المصروفات

يتم الاعتراف بجميع تكاليف النشاط بما في ذلك المصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الإستحقاق

(٢ / ٧) المورددين والدائنون والحسابات الدائنة الأخرى

يتم إثبات المورددين والدائنون والحسابات الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم إستلامها .

(٢ / ٨) العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى

تم تسجيل العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصوماً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها ضمن الأصول المتداولة.

الموقف الضريبي للشركة:-

يدل على قوة الشركة لأنه كلما كان الموقف الضريبي للشركة قوي يدعم الشركة ويؤكد على قوة المركز المالي لها حيث تم الفحص النهائي والتسوية والسداد لعام ٢٠١٨ لكل من:

* ضريبة شركات الأموال * ضريبة كسب العمل * ضريبة الدمغة* ضريبة القيمة المضافة

مع مراعاة أن للشركة رصيد دائن بمحصلة الضرائب





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١- رأس المال المرخص به ثلاثمائة مليون جنيه- رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

- وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية-

ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول الشركة بالبورصة والذي يتضمن سعر الفتح ، أعلى سعر وصل اليه سعر السهم ، كمية التداول وأيضاً يقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية . ونرى الإفصاح التام في صلب القوائم المالية والإيضاحات بكل ما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال - مثل عدد الأسهم المصرح بها - عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة والتي لم يتم دفعها بالكامل وأيضاً تقرير الأداء والذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة .

ورأينا :-

أن هذه التقارير تعد جيدة وإيجابية وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في ما يراه مناسباً من قرارات تساعد على تقدم الشركة .

وفيما عدا تأثير ماورد في الفترات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، معبراً بوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبة.

وقد تضمنت القوائم المالية المتكاملة وهي:

١- المركز المالي

٢- قائمة الدخل

٣- قائمة تظهر كافة التغيرات في حقوق الملكية

٤- قائمة التدفقات النقدية

٥- السياسات المحاسبية المبينة والإيضاحات

تحريراً في ٢٠٢١/٢/٢٤

حسب عبد الإي
عن لجنة المراجعة
شيرين ممدوح عبد الباقي





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثمائة مليون جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة في ٢٠٢٠/١٢/٣١

تم الاطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ - ووصينا بالآتي:

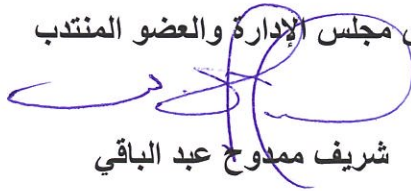
- **أولاً:** - قد ارتأ مجلس الإدارة بأن القوائم المالية تعبر بوضوح عن المركز المالي للمنشأة وكذلك أداءها المالي وتدقيقاتها النقدية ومن الواضح المجهود الملحوظ والمبذول من ادارة الشركة

ثانياً: - يثني مجلس الإدارة ادارة الشركة على تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة بحيث يتم الالتزام عند إصدار القوائم المالية بكل معيار مطبق من معايير المحاسبة المصرية.

ثالثاً: - يشكر مجلس الإدارة المسؤولين عن ادارة الشركة في محاولتهم على تخفيض صافي الخسارة لتصبح في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنسبة ٦ % لحجم أعمالها مقارنة في ٢٠١٩ /١٢/٣١ بنسبة ٧,٠٦ % لحجم أعمالها.

تحريراً في ٢٠٢١/٣/٣

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



شريف ممدوح عبد الباقي

